

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

د. شرين بشرى غالي

مدرس الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ملخص

أصبح الشمول المالي أحد متطلبات التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة وإجراء حاسم لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. ولكن هل هو متغير مؤثر في الاستقرار الاقتصادي؟ هذا هو الهدف الأساسي من هذه الدراسة وهو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي. ولقد تم قياس أثر الشمول المالي على ثلاث مؤشرات من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، وذلك باستخدام بيانات سبعة عشر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧. ولقد توصلت الدراسة إلى أن بعض مؤشرات الشمول المالي هي عوامل هامة في تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاء أثر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص إيجابي معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع العديد من الدراسات السابقة. ولكن متغيرات الشمول المالي كانت قدرتها على تفسير معدل التضخم ومعدل البطالة قليلة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص على معدل التضخم، ووجود أثر إيجابي معنوي لإجمالي الادخار على التضخم. بالإضافة إلى أثر صافي الائتمان المحلي والذي أيضاً جاء سلباً معنوي على معدل البطالة. ولقد

استنتجت الدراسة أن تحقيق شمول مالي فقط لا يعني بالضرورة تحقيق استقرار اقتصادي فهو احد العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي بجانب العديد من العوامل الأخرى.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، الاستقرار الاقتصادي، التنمية المالية، النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، التنمية الاقتصادية، التحول المالي، التطوير المالي، التضخم، البطالة.

Abstract

Financial inclusion has become one of the requirements of economic development in recent years and a decisive measure for overall economic growth. But is it an influential variable in economic stability? This is the main objective of this study, which is the understanding of the relationship between financial inclusion and economic stability. The impact of financial inclusion was measured on three indicators of economic stability: GDP growth rate, inflation rate and unemployment rate, using data from seventeen countries in the Middle East and North Africa region during 2008-2017. The study found that some indicators of financial inclusion are important factors in explaining GDP growth. The effect of the number of branches of commercial banks per 100,000 people was significant positive on GDP growth in line with many previous studies. But the variables of financial inclusion capability in order to explain the rate of inflation and the unemployment rate to have been low, where the study has a significant positive effect of the number of branches of commercial banks per 100,000 people on the rate of inflation, and a significant positive effect of the total savings on inflation. In addition to the impact of net domestic credit which also has a significant negative effect on the unemployment rate. The study concluded that achieving financial coverage does not necessarily mean achieving

economic stability, it is one of the factors affecting economic stability along with many other factors.

Key words: financial inclusion, economic stability, financial development, economic growth, financial stability, economic development, financialization, financial innovation, inflation, unemployment rate.

أولاً: المقدمة:

في ظل تنامي دور الشمول المالي في الاقتصاد العالمي، تولي الدول المختلفة اهتماماً كبيراً لتنمية وتطوير القطاع المالي بغية تحقيق معدلات متواصلة من النمو الاقتصادي.

وعلى الجانب الآخر، أصبح الاستقرار الاقتصادي من أهم أهداف سياسات التنمية وخاصة بعد مرور العالم بالعديد من الأزمات المالية التي جعلته يلهث وراء الاستقرار الاقتصادي وليس فقط تحقيق معدلات نمو مرتفعة. حيث تشير كل من النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية إلى أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي يرتبط بعدم الاستقرار في الأسواق المصرفية والمالية وانعدام الاستقرار في هذه القطاعات يرتبط بعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي. (Kaufman, 2001)

ومن هنا تبرز العديد من التساؤلات الهامة والمتمثلة في التالي: هل يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الأسواق المالية والمصرفية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي بشكل يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وهل تعني التنمية المالية ضمناً الشمول المالي أو التحول المالي؟ وهل التنمية المالية دائماً مرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي؟ وهل النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات، لا بد من معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف اتخذت الدراسة الحالية منهجية الهدف منها تحقيق الهدف سابق الذكر من خلال توضيح العلاقة بين المفاهيم السابقة، حيث تقوم المنهجية في الجزء النظري على استقراء الأدبيات والتجارب الدولية لاستخلاص إطار عام للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي. ثم تقوم الدراسة في الجزء التطبيقي باستخدام المنهجين الكيفي والكمي معاً لمحاولة تحقيق أهداف الدراسة، وذلك باستخدام بعض مؤشرات الشمول المالي ومقارنتها ببعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي على مستوى دول العالم، ثم استخدام نموذج قياسي لبيان أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي.

وتتكون الدراسة الحالية من مقدمة ثم استعراض لأهم المفاهيم التي سيتم تناولها في الدراسة والعلاقات المتشابكة بينهم، ثم يلي ذلك استعراض لأهم الأدبيات، يليه استعراض مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ثم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي وأخيراً استعراض عدد من النتائج والتوصيات.

ثانياً: المفاهيم الرئيسية التي ستتناولها الدراسة:

١. مفهوم كلٍ من الشمول المالي، والتنمية المالية، والاستقرار المالي، والتحول المالي والعلاقة بينهم:

للشمول المالي (Financial Inclusion) عدة تعريفات مختلفة، حيث يتم تعريفه على أنه تقديم الخدمات المالية في الوقت المناسب إلى القطاعات الأقل حظاً في المجتمع (Ramji, 2009). كما يعرف بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة مناسبة للفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض (Dev, 2006). أو عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه لجميع أعضاء المجتمع

(Sarma,2011). كما يعرفه البنك الدولي بأنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (البنك الدولي).

أما مفهوم التنمية بشكل عام فهو يعني كافة التغيرات الهيكلية التي تحدث في قطاع معين أو تحدث في المجتمع (المعجم العربي). وبالتالي تعرف التنمية المالية (التطور المالي) (Development Financial) على أنه العملية التي تظهر عليها الخدمات المالية بشقيها الكمي والنوعي. وينظر إلى هذا التطور من خلال تطوير المنتجات التي يقدمها النظام المالي (Innovation Financial). حيث أنها عملية متعددة الجوانب، تتحدد من خلال مجموعة من المعايير تبرز من خلال البيئة المؤسسية (عبر الدور الرقابي والتدابير الاحترازية التي يوفرها النظام المالي)، وبيئة الأعمال (من الظروف التي تسمح بتأهيل الرأس المال البشري) وبالبنية التحتية التي توفرها (خاصة فيما يتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (مباركي، ٢٠١٦) فوجود نظام مالي أكثر تطوراً يعزز الكفاءة والنمو بما يحققه من خفض للتكاليف المرتبطة بالمعاملات والمعلومات والمتابعة. (Creane, Goyal, 2003) (Mobarak, & Sab 2003)

في حين أن الاستقرار المالي (Financial Stability) يعني قدرة النظام المالي؛ الذي يتضمن المؤسسات المالية والأسواق والبنية التحتية للأسواق؛ على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة، وبالتالي يمكن أن يعرف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم

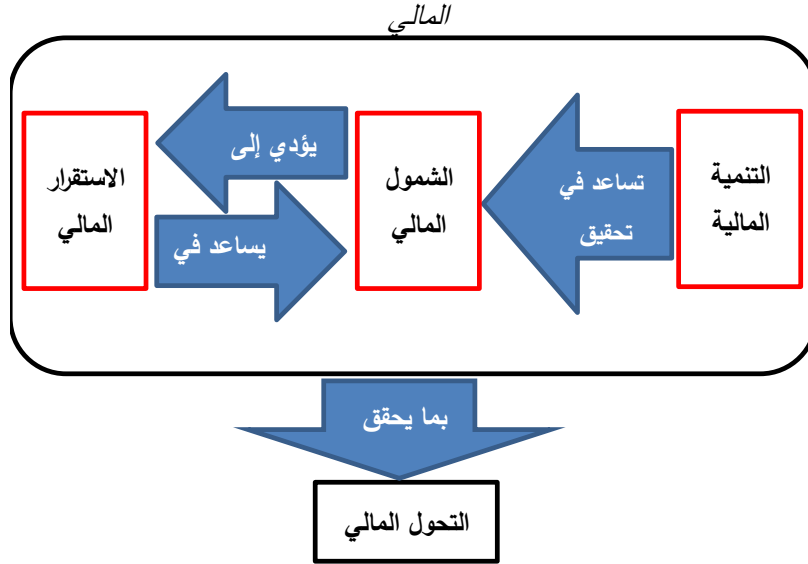
للمددمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة المالية.
(صندوق النقد العربي، ٢٠١٥)

وأخيراً التحول المالي أو التعمق المالي (Financialization) وهو يعني الدور المتزايد للتمويل وللأسواق المالية والجهات الفاعلة المالية والمؤسسات المالية في الاقتصادات المحلية والدولية (Davis & Kim 2015).

وبالتالي نستنتج وجود علاقة ثلاثية ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي والتنمية المالية وذلك لتحقيق التحول المالي. فالتممية المالية تساعد في تحقيق الشمول المالي والذي بدوره يؤدي إلى تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة ومتناهية الصغر أكثر قوة ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتقادي تركزها. فتحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي. وعلى جانب الأصول، فأن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة مما يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار المالي. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).
فلاستقرار المالي والشمول المالي يسيران جنباً إلى جنب لأنهم يمثلان وجهين لعملة واحدة. (Neaime & Gaysset, 2018)

وهذا يعني صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في الأسواق المالية المتطورة، مما يعني أن التنمية المالية هي أحد متطلبات الشمول المالي الذي بدوره يؤثر ويتأثر بالاستقرار المالي بما يحقق تعزيز التحول أو التعمق المالي.

شكل (١): العلاقة بين الشمول المالي، والتنمية المالية، والاستقرار المالي والتحول



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث

٢. مفهوم الاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

يعني الاستقرار الاقتصادي (Economic Stability) عدم وجود توجد تقلبات واسعة في المقاييس الرئيسية لأداء الاقتصاد، والمتمثلة في العديد من المقاييس مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ونسب التضخم، وأسعار صرف العملات. وتظهر الاقتصادات المستقرة نموًا ثابتًا (قابل للسيطرة) في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل مع محاولة تقليل نسب التضخم إلى الحد الأدنى. (الأمم المتحدة)

وبالتالي يشير تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، بمفهومه الواسع، إلى عدة أبعاد تشمل تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يظهر خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (انخفاض معدل التضخم واستقرار معدله). وتحقيق الاستقرار الحقيقي، والذي يعكسه الاستقرار في نمو حجم الناتج. وغالباً ما يؤدي الاستقرار في هذه المعدلات السابقة إلى حدوث تغييرات معتدلة في معدل التوظيف، وهو ما يمهد لتحقيق الرفاهة الاقتصادية في الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن استقرار الاقتصاد الكلي لا بد وأن يعكس وجود استقراراً مالياً. كذلك فإنه يجب أن يشير إلى وجود اقتصاد حقيقي يعمل بكفاءة، وهو ما يرتبط بدوره باستقرار دورات الأعمال وانخفاض حدة التقلبات فيها، ومعدلات فائدة طويلة الأجل مستقرة. هذا إلى جانب وجود سياسة مالية مستقرة تنعكس من خلال وجود معدلات دين عام مستقرة للدولة، وقوائم ميزانية محلية مالية وغير مالية مستقرة. (عبدالعزيز، ٢٠١١)

ومما سبق نجد أن عدم الاستقرار أمر لا مفر منه في اقتصاد ديناميكي، حيث أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة تتبعها فترات بطء النمو وانكماش النشاط الاقتصادي. (عبد القادر، وراتول، ٢٠١٨) وبالتالي نجد أن التحدي الذي يواجهه الدول في جميع أنحاء العالم هو التقليل من عدم الاستقرار دون عرقلة قدرة الاقتصاد على النمو من خلال زيادة الإنتاجية والتوظيف.

ثالثاً: استعراض أهم الأدبيات:

لبيان أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي لابد أولاً من استعراض الأدبيات المتعلقة بأثر النظام المالي على النمو الاقتصادي، ثم الدراسات الخاصة بأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، يليها الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، وأخيراً الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي.

١. الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي:

أوضحت عدد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية ونمو الاقتصاد ككل، حيث يلعب النظام المالي دوراً هاماً في تطوير اقتصاد أي دولة من خلال التأثير على قرارات الادخار والاستثمار، وبالتالي النمو (Nyasha & Odhiambo, 2018). ويعود الاهتمام النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلى شومبيتر (Schumpeter, 1911) والذي توصل إلى أن الاقتصاد سيتحرك في مسار التوازن المستقر للنمو الاقتصادي وذلك وفقاً لعدد من المحددات تتمثل في الزيادات الصغيرة والتدرجية في القوى العاملة والمدخرات وتراكم رأس المال. ولقد سلط الضوء أيضاً على تأثيرات الإنتاجية وتعزيز النمو في الخدمات التي يقدمها القطاع المالي المتقدم، وأهمية الأنظمة المالية في تعزيز الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل الادخار (Nyasha & Odhiambo, 2018). كما أثبت جولدسميث (Goldsmith, 1969)

وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. إلى جانب ليفن (Levine, 1997) الذي توصل إلى أن النظام المالي يعزز الكفاءة الاقتصادية ثم النمو في نهاية المطاف عن طريق المساعدة في تخصيص رأس المال لاستخداماته المثلى. بالإضافة إلى (Hassan, Sanchez & Yu, 2011) اللذين توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، علاوة على ذلك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل والنمو الاقتصادي. وأيضاً دراسة (Christopoulos & Tsionasb, 2004) والتي توصلت إلى ذات النتيجة ولكن العلاقة السببية لا تتحقق إلا في المدى الطويل. كما هناك دراسات قدمت دعماً ضئيلاً للرأي القائل بأن التمويل هو قطاع رائد في عملية النمو الاقتصادي مثل

دراسة (Demetriades & Hussein, 1996) والتي توصلت أيضا إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بينهم وبعض الأدلة على السببية العكسية. ولكن هناك عدد من الدراسات توصلت إلى أن العلاقة سلبية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي مثل دراسة (De Gregorio & Guidotti, 1995) ودراسة (Ram, 1999).

في حين أن هناك دراسات قد توصلت إلى وجود علاقة من عدمه يتوقف على عدد من العوامل المختلفة. وذلك مثل دراسة (Arestis & Demetriades, 1997) والتي أظهرت نتائجها اختلافات جوهرية بين الدول محل الدراسة، ولقد عللت ذلك بأن نتائج الانحدار للدول المختلفة لا تعكس بدقة ظروف كل دولة على حدة، وذلك من حيث الهيكل المؤسسي للنظام المالي في الدولة، والوضع السياسي، ودرجة الإدارة الفعالة. ودراسة (Nyasha & Odhiambo, 2018) التي توصلت إلى أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي معقدة للغاية وتعتمد على عدد من العوامل، مثل العوامل المستخدمة لقياس التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومجموعة البيانات المستخدمة، والمنهجية المستخدمة والدولة الخاضعة للدراسة، من بين عوامل أخرى. وكانت نتائج دراسة (Andersen & Tarp, 2003) مشابهة بعض الشيء، حيث توصلت إلى وجود علاقة من عدمه يتوقف على طبيعة الدولة، ففي الدول الأكثر فقرا الارتباط سلبي على عكس الدول الأخرى. وهناك دول أظهرت وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، في حين أن هناك دول أخرى أظهرت سببية عكسية أو عدم وجود علاقة سببية واضحة.

ونستخلص من الدراسات السابقة أن سببية العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لم يتم حسمها إلى حد كبير. حيث تشير بعض الدراسات إلى أن التنمية المالية هي التي تسبب النمو الاقتصادي. بينما تظهر دراسات أخرى أن النمو

الاقتصادي هو الذي يسبب التنمية المالية. بين هذين النقيضين، هناك دراسات تدعي أن التنمية المالية والنمو الاقتصادي يتسبان في بعضهما البعض. وعلى النقيض من جميع هذه الدراسات، هناك دراسات أخرى تدعي أن وجود علاقة من عدمه يتوقف على عدد من العوامل المختلفة. وفي حالات ضئيلة تم إثبات وجود تأثير سلبي. ولكن تكرار مثل هذه النتائج كان أقل كثيراً من النتائج التي تم التوصل إليها العدد الأكبر من الشواهد والتي جاءت إيجابية بشكل عام.

٢. الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

أن دراسات الشمول المالي قد تم تناولها من عدة جوانب مختلفة. وذلك مثل دراسة (Chibba, 2009) والتي توصلت إلى أهمية الشمول المالي كاستراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والخروج من دائرة الفقر. بالإضافة إلى دراسة كل من (Park & Mercado, 2015) وأيضاً دراسة (García-Herrero & Turégano, 2015) واللاتي توصلتا إلى أن الشمول المالي يؤدي إلى تخفيض نسب الفقر وعدم المساواة في الدخل.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي كانت مثل دراسة (Sethi & Acharya, 2018) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية وطويلة المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي عبر ٣١ دولة في العالم، بالإضافة إلى التأثير المتبادل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وبالتالي أكدت الدراسة على أن الشمول المالي هو أحد الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى دراسة (Kim, Yu & Hassan, 2018) والتي توصلت إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والمقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما أشارت نتائج دراسة (Siddik, Alam & Kabiraj, 2018) إلى أن نسبة الإقراض المقدم إلى القطاع الخاص

يتناسب طردياً مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والسيولة. ومثل دراسة (Mohan, 2006) والتي توصلت إلى إن الشمول المالي سيؤدي إلى التنمية المالية مما سيساعد على تسريع النمو الاقتصادي.

ومن ضمن الدراسات التي أتبعته المنهج الكمي كانت دراسة (Sarma & Pais, 2008) وأيضاً دراسة (Sarma & Pais, 2011)، واللاتي قد توصلتا إلى أن الدخل المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الرئيسي في تفسير مستوى الشمول المالي لأي دولة، بالإضافة إلى أن الاستبعاد المالي هو في الواقع انعكاس للاستبعاد الاجتماعي، حيث يبدو أن الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض للفرد، وذات المستويات الأعلى نسبياً من عدم المساواة في الدخل، وذات معدلات محو الأمية المنخفضة هي الدول الأقل في مستوى الشمول المالي. وأيضاً دراسة (Park & Mercado, 2005) والتي توصلت لنتائج مشابهة، حيث توصلت إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسيادة القانون والخصائص الديموغرافية تؤثر بشكل كبير على الشمول المالي. كما توصلت إلى أن الشمول المالي يقلل نسب الفقر بشكل كبير، وعدم المساواة في الدخل. ونستنتج مما سبق، أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي في تخفيض نسب الفقر وعدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي.

٣. الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي:

تسعى الدول النامية إلى تعزيز الشمول المالي كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية. وهذا يؤثر مسألة العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي كما ذكرناها سابقاً. وبعبارة أخرى، هل يؤثر الشمول المالي على الاستقرار المالي؟ أم العكس صحيح؟ وقد أشار عدد من الدراسات إلى شكل العلاقة بينهم، حيث قد توصلت بعض الدراسات لإيجابية أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي،

كدراسة (Neaime, S., & Gaysset, I. 2018). كما توصلت دراسة (Morgan & Pontines, 2014) إلى أن زيادة حصة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على الاستقرار المالي، وذلك عن طريق خفض القروض المتعثرة. وهذا يشير إلى أن تدابير السياسة العامة لزيادة الشمول المالي (على الأقل للشركات الصغيرة والمتوسطة) ستساهم في تحقيق الاستقرار المالي، كما توصلت إلى أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي. بالإضافة إلى دراسة (Han & Melecky, 2013) والتي توصلت إلى إن إشراك المزيد من الأفراد في استخدام الودائع المصرفية يمكن أن يكون مفيداً للأفراد، والتنمية الاقتصادية، واستقرار النظام المالي على حد سواء. كما توصلت دراسة (Aduda & Kalunda, 2012) أنه ينبغي الحرص على معالجة مسألة الشمول المالي على وجه السرعة لتجنب خلق عدم استقرار مالي.

وعلى العكس مما سبق، توصلت دراسة (Mehrotra & Yetman, 2015) إلى أن الشمول المالي قد يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي. فقد يؤدي التركيز على إتاحة الائتمان للفئات المهمشة إلى زيادة المخاطر، خاصة إذا أدى ذلك إلى تدهور جودة الائتمان أو النمو السريع للغاية للائتمان في الأجزاء غير المنظمة من النظام المالي.

ونستخلص من الدراسات السابقة، إيجابية أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال زيادة الودائع وتنويع مصادرها، ومن ثم أيضاً زيادة وتنويع الإقراض.

٤. الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي:

لقد تناولت الأدبيات المختلفة الاستقرار الاقتصادي من العديد من الجوانب، حيث تناولت أثر كلٍ من السياسة النقدية وأيضاً السياسة المالية على الاستقرار

الاقتصادي. وبرز ذلك من خلال عدة دراسات مثل دراسة (Friedman, 1995) والتي قدمت لأول مرة عام ١٩٤٧، ولقد تناولت أثر السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي والتي توصلت إلى أن النمو يرتبط ارتباطاً سلبياً بالتضخم، والعجز الضخم في الميزانية، وأسواق الصرف الأجنبي المشوهة. وأن السببية تمتد من سياسة الاقتصاد الكلي إلى النمو. ولقد حددت قنوات التأثيرات على النمو والمتمثلة في كلٍ من التضخم الذي يقلل من النمو عن طريق خفض الاستثمار والإنتاجية، والعجز في الميزانية الذي يقلل أيضاً من تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية، وبالتالي لا يساعد على النمو المستدام. ودراسة (Burger, 2003) والتي درست أثر السياسة المالية المستدامة على الاستقرار الاقتصادي، والتي توصلت إلى أن مجرد إدارة فائض أساسي في الموازنة لاستعادة الاستدامة المالية لن ينجح دائماً، بل تقوم الحكومات بتحويل المشكلة إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، وبالتالي خلق عدم الاستقرار الاقتصادي.

أما العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي فلم تحظى بالاهتمام الكافي، حيث يتم استنتاج الأثر؛ كما استعرضنا في الدراسات السابقة؛ من خلال الربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي أو من خلال الربط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ثم يتم استنتاج الأثر على الاستقرار الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً. ولكن هناك قليل من الدراسات حاولت الربط بين الشمول المالي والعوامل المختلفة التي تقيس الاستقرار الاقتصادي، وذلك مثل دراسة (Van, Thi-Hong, Vo & McAlee, 2018) والتي استخدمت بيانات اثنين وعشرون دولة ناشئة؛ توصلت لوجود أثر إيجابي بين الشمول المالي (باستخدام مؤشر وحيد للشمول المالي المقاس بعدد فروع البنوك لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص) والاستقرار المالي وأيضاً أثر إيجابي على التضخم والنمو وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ووفقاً للدراسات السابقة، سوف يتم محاولة استعراض مستوى الشمول المالي في عدد من الدول ومقارنتها ببعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ذات الدول وذلك لاستعراض العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي أولاً ثم المنهج الكمي.

رابعاً: الشمول المالي في عدد من دول العالم:

يُصدر البنك الدولي مؤشر عالمي للشمول المالي كل ثلاث سنوات عن أكثر من ١٤٤ دولة، حيث أُصدر التقرير الأول في عام ٢٠١١، والتقرير الثالث في عام ٢٠١٨. ويتضمن هذا المؤشر عدد من المتغيرات التي تقيس مستوى الشمول المالي في الدول وتتمثل في التالي: (بن رجب، ٢٠١٨).

● استخدام الحسابات المصرفية: وتقاس بنسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية سواء في المؤسسات المالية أو يستخدمون خدمات الهاتف المحمول في المدفوعات والتحويلات المالية، وعدد المعاملات (الإيداع والسحب)، وطريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، وفروع البنك).

● الإدخار: ويقاس بنسبة البالغين الذين قاموا بإدخار باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)، وذات النسبة في مؤسسات توفير غير رسمية، وخلاف ذلك.

● الإقتراض: نسبة البالغين الذين اقتترضوا من مؤسسة مالية رسمية، وذات النسبة من مصادر غير رسمية (من الأسرة والأصدقاء).

● المدفوعات: نسبة البالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية، أو لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى.

● التأمين: نسبة البالغين الذين يقومون بعمل تأمين للحياة.

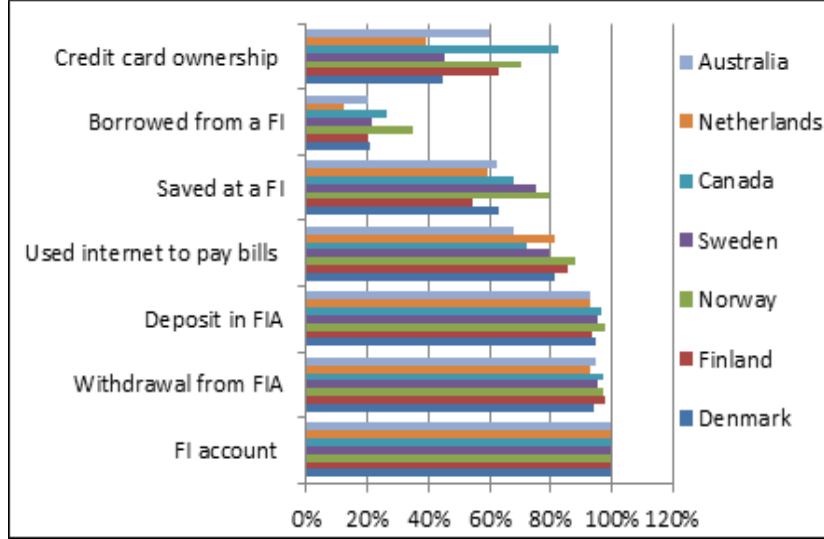
وسوف يتم في دراستنا الحالية قياس الشمول المالي في عدد من دول العالم (وفقاً لمستويات الدخل في تلك الدول) باستخدام سبعة مؤشرات والمتمثلة في التالي:

- نسب الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في المؤسسات المالية (FI%) (Account)؛
- نسب السحب من تلك الحسابات (Withdrawal from FIA%)؛
- نسب الإيداع (Deposit in FI%)؛
- نسب استخدام الإنترنت لدفع الفواتير (internet to pay bills Used%)؛
- نسب الادخار في المؤسسات المالية (Saved at a FI%)؛
- نسب الاقتراض (Borrowed from FI%)؛
- نسب الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان (Credit card ownership%).

ولقد أظهر التقرير الأخير تقدماً في نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مالية، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٦٩٪ من البالغين حول العالم في عام ٢٠١٨، مقابل ٦٢٪ في عام ٢٠١٤ و ٥١٪ في عام ٢٠١١. وفي الدول مرتفعة الدخل، نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مالية ٩٤٪ مقابل ٦٣٪ في الدول النامية. ويعيش ٥٠٪ من البالغون المستبعدون من الخدمات المالية في دول العالم النامي المنخفضة الدخل. (Demirguc-Kunt, Klapper, Singer, Ansar & Hess 2018).

ولقد حققت عدد من الدول (ذات الدخل المرتفع) نسب مرتفعة في مؤشرات الشمول المالي المختلفة، حيث حققت كل من الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد وكندا وهولندا وأستراليا نسب تملك للحسابات المصرفية للبالغين في المؤسسات المالية وصلت إلى ١٠٠٪ في تقرير عام ٢٠١٨، وذلك بتحسين في حدود ١٪ إلى ٣٪ عن تقارير عامي ٢٠١٤ و ٢٠١١ على التوالي.

شكل (٢): بعض مؤشرات الشمول المالي للدول ذات الدخل المرتفع ٢٠١٨

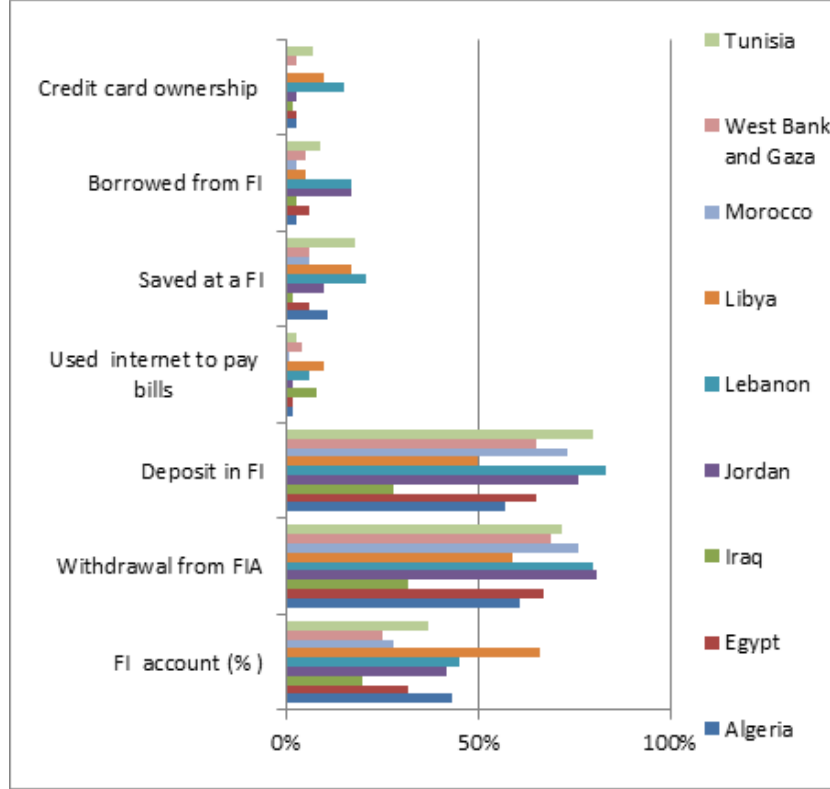


المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات تقرير مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي

كما أن عمليات استخدام تلك الحسابات كانت مرتفعة للغاية، حيث أن عمليات السحب من تلك الحسابات قد تجاوزت ٩٠٪، في حين أن نسب الإيداع تراوحت ما بين ٩٣٪ إلى ٩٨٪. وتراوحت نسب الادخار ما بين ٥٥٪ إلى ٧٩٪، والإقراض ما بين ١٢٪ إلى ٣٥٪. وتراوحت نسب حيازة كروت ائتمانية ما بين ٣٩٪ إلى ٨٣٪. كما تراوحت نسب استخدام الأنترنت في المدفوعات ما بين ٦٨٪ إلى ٨٨٪. وبالتالي نلاحظ ما مدى التشابه ما بين تلك الدول في مؤشرات الشمول المالي. وبمقارنة تلك المؤشرات بمثيلاتها عن الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٤ وجد اختلاف طفيف في تلك النسب يتراوح بين صفر٪ إلى ٥٪ سواء بالسلب أو الإيجاب.

وعلى العكس مما سبق؛ وعلى الرغم من النمو الكبير في النظام المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ نجد أن المنطقة تنقسم إلى دول حققت نجاحاً على مستوى الشمول المالي وأخرى غير قادرة على الوصول إلى قطاعات واسعة من السكان؛ وخاصةً الفئات الأشد فقراً؛ وبالتالي لا تستطيع تحقيق الشمول المالي. (Neaime&Gaysset, 2018) فنجد أن نسب تملك الحسابات المصرفية للبالغين في المؤسسات المالية تتراوح ما بين ٢٢٪ إلى ٦٦٪. كما أن عمليات استخدام تلك الحسابات كانت متوسطة في ذات الدول حيث أن عمليات السحب من تلك الحسابات تتراوح ما بين ٣٢٪ إلى ٨١٪، في حين أن نسب الإيداع تراوحت ما بين ٢٨٪ إلى ٨٣٪.

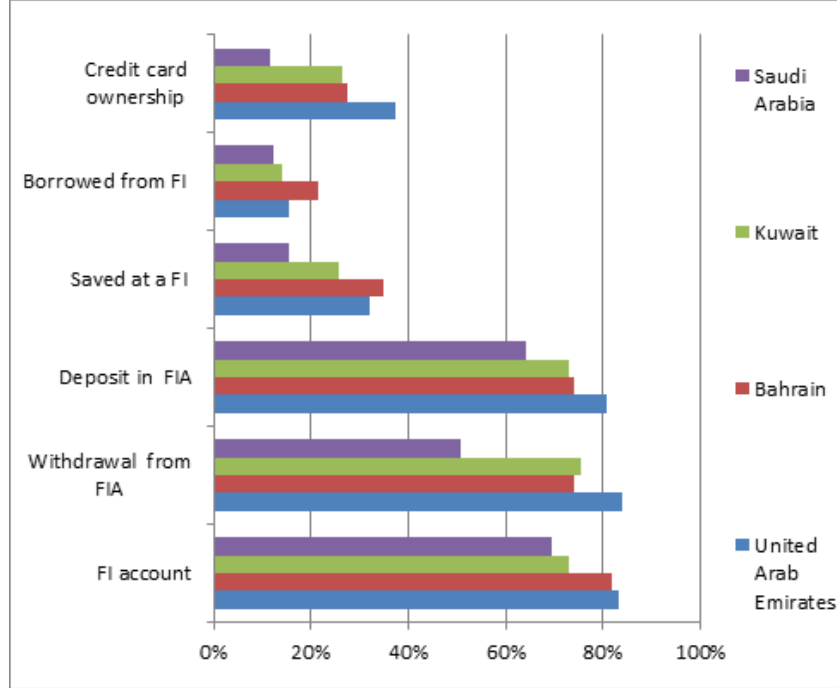
شكل (٣): بعض مؤشرات الشمول المالي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات تقرير مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي

أما نسب الادخار والإقراض من خلال المؤسسات المالية ضعيفة للغاية، حيث تراوحت نسب الادخار في المؤسسات المالية ما بين ٢٪ إلى ٢١٪ ، والإقراض ما بين ٣٪ إلى ١٧٪. وتراوحت نسب حيازة كروت ائتمانية ما بين صفر٪ إلى ١٥٪. كما تراوحت نسب استخدام الأنترنت في المدفوعات ما بين ١٪ إلى ١٠٪ .

شكل (٤): بعض مؤشرات الشمول المالي لدول مجلس التعاون الخليجي

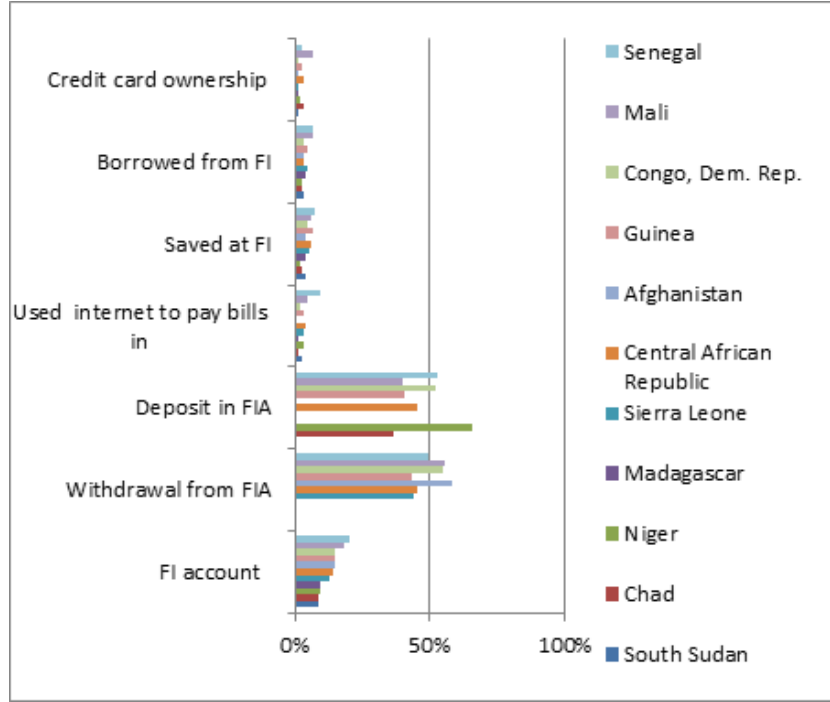


المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات تقرير مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي

وبالنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة؛ نجد أن نسب تملك الحسابات المصرفية للبالغين في الإمارات تصل بها إلى ٨٣٪ وهي بذلك تمثل أعلى النسب في الدول العربية، يليها البحرين ثم الكويت ثم المملكة العربية السعودية. وأيضاً نجد ارتفاع في معدلات استخدام تلك الحسابات من سحب وإيداع. ولكن مازالت نسب الادخار والإقراض في المؤسسات المالية متوسطة حيث تتراوح ما بين ١٦٪ إلى ٣٥٪ و ١٥٪ إلى ٢١٪ على التوالي.

وبالتركيز على الدول النامية (ذات الدخل المنخفض)، نجد تباين في تحقيق الشمول المالي ما بين تلك الدول. فهناك دول لم تحقق نسب مرتفعة في معدلات الشمول المالي، ومعظم تلك الدول تقع في جنوب غرب إفريقيا أو جنوب آسيا أو دول أمريكا اللاتينية، مثل جنوب السودان، وتشاد، والنيجر، ومدغشقر، وسيراليون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأفغانستان، وغينيا، والكونغو، ومالي، والسنغال. حيث تراوحت نسبة تملك الحسابات المصرفية للبالغين في المؤسسات المالية ما بين ٩٪ فقط إلى ٢٠٪. في حين أن نسب الادخار أو الإقراض متدنية للغاية حيث تتراوح ما بين ٢٪ حتى ٦٪.

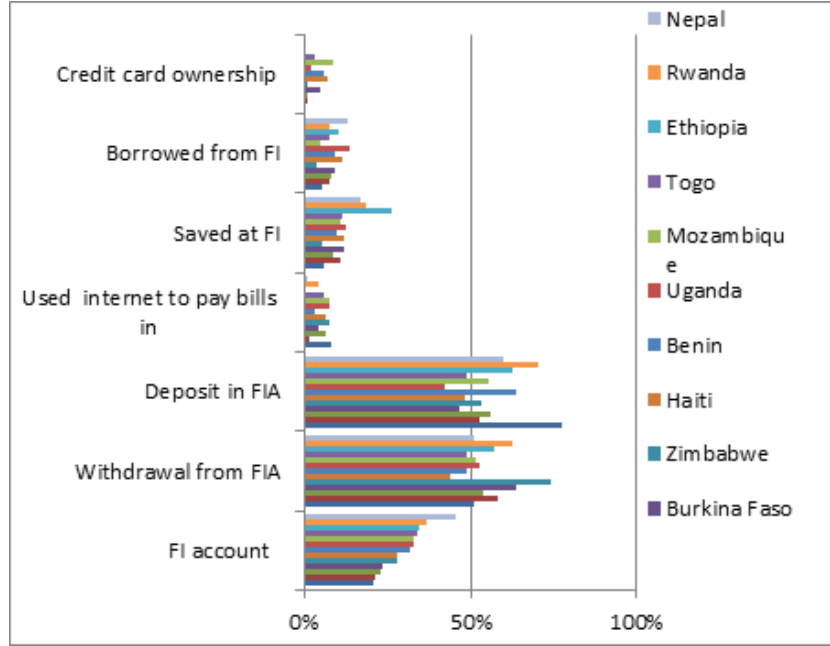
شكل (٥): بعض مؤشرات الشمول المالي الضعيفة لبعض الدول ذات الدخل المنخفض



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات تقرير مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي

وعلى النقيض مما سبق، هناك دول ذات دخل منخفض ولكن مؤشرات الشمول المالي لديها جيدة. وذلك مثل تنزانيا، وليبيريا، ومالاوي، وبوركينا فاسو، وزيمبابوي، وهايتي، وبنين، وأوغندا، وموزمبيق، وأثيوبيا، ورواندا، ونيبال.

شكل (٦): بعض مؤشرات الشمول المالي الجيدة لبعض الدول ذات الدخل المنخفض



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات تقرير مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي

حيث تراوحت نسبة تملك الحسابات المصرفية للبالغين في المؤسسات المالية ما بين ٢١٪ إلى ٤٥٪. في حين أن نسب الادخار تتراوح ما بين ٦٪ إلى ٢٦٪ ونسب الإقراض تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٥٪ وهي بذلك تتساوى مع بعض الدول ذات الدخل المتوسط. وهذا يرجع إلى انتشار استخدام الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول في تلك الدول.

ويلاحظ مما سبق ارتفاع مؤشرات الشمول المالي للدول ذات الدخل المرتفع، وانخفاض الادخار والإقراض في المؤسسات المالية بشكل عام في معظم الدول ما

عدا الدول ذات الدخل المرتفع. كما يلاحظ انقسام الدول ذات الدخل المنخفض إلى مجموعتين، مجموعة ذات مؤشرات شمول جيدة وأخرى ضعيفة.

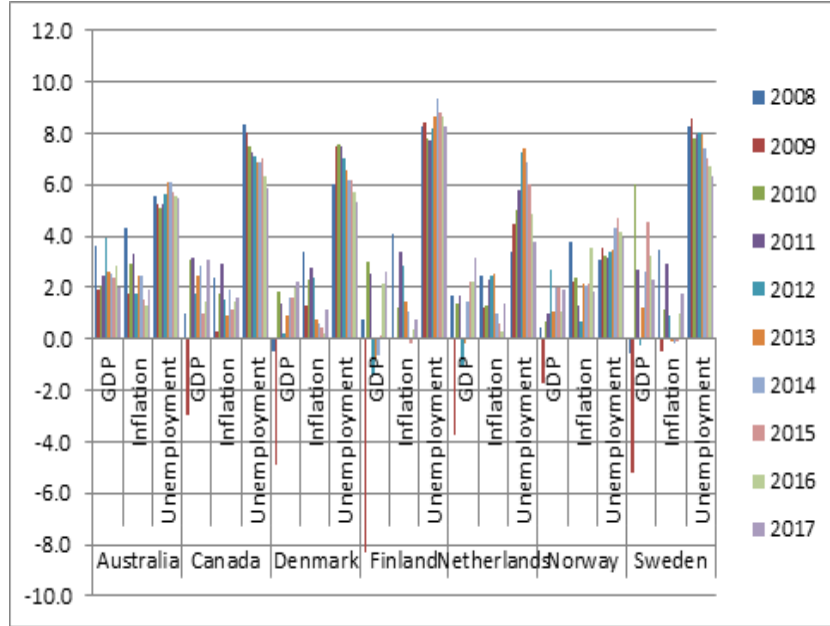
خامساً: استعراض لبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

سوف يتم التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس الاستقرار الاقتصادي (خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧) والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate)، ومعدل التضخم (Inflation Rate)، ومعدل البطالة (Unemployment Rate).

وبالنظر إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول ذات معدلات الشمول المالي المرتفعة (التي تم ذكرها سابقاً) نجد أنها حققت استقرار اقتصادي في المعدلات السابقة حيث أنه لم يحدث أي انحرافات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوح بين أقل من ١٪ حتى ٦٪، ما عدا في عام ٢٠٠٩ وكان ذلك ناتج عن الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث قد أثر الاستقرار المالي على الاستقرار الاقتصادي.

شكل (٧): بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول المتقدمة خلال الفترة

٢٠١٧ - ٢٠٠٨



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات للبنك الدولي

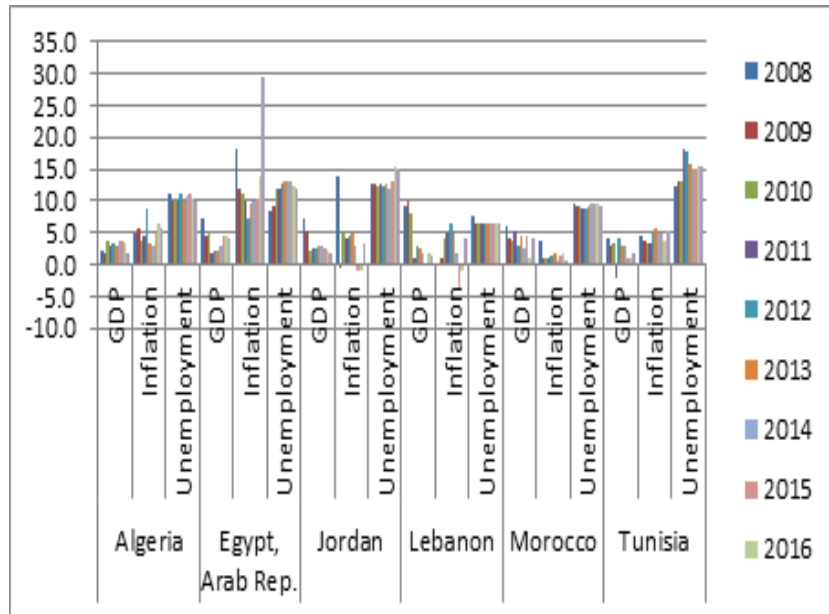
وفيما عدا ذلك نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بصورة متوازنة ولا يحدث فيه أي قفزات سريعة. وتراوح معدل التضخم ما بين -٠,٢٪ إلى ٤٪ بما لا يسبب في تحقيق أي ضغوط تضخمية في تلك الدول. وعلى الرغم من ذلك لم ترتفع بشدة معدلات البطالة حيث تراوحت ما بين ٣٪ إلى ٨٪.

وبالنظر فيما يخص بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل جمهورية مصر العربية، والجزائر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، فقد تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين أقل من ١٪ حتى ٨٪، أما معدل التضخم يتراوح بين -٣٪

حتى ١٤٪ في ماعدا جمهورية مصر العربية، نجد أن معدلات التضخم بها من أعلى المعادلات مقارنة بباقي الدول السابقة حيث تراوحت في العشر سنوات السابقة ما بين ٧٪ حتى وصلت إلى ٢٩,٥٪ في عام ٢٠١٧ نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة السابقة مما أدى إلى تعويم العملة. ويتراوح معدل البطالة ما بين ٦٪ إلى ١٨٪ وهي نسبة مرتفعة للغاية. وتأتي في مقدمة تلك الدول تونس، ثم الأردن ويلها مصر.

شكل (٨): بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧

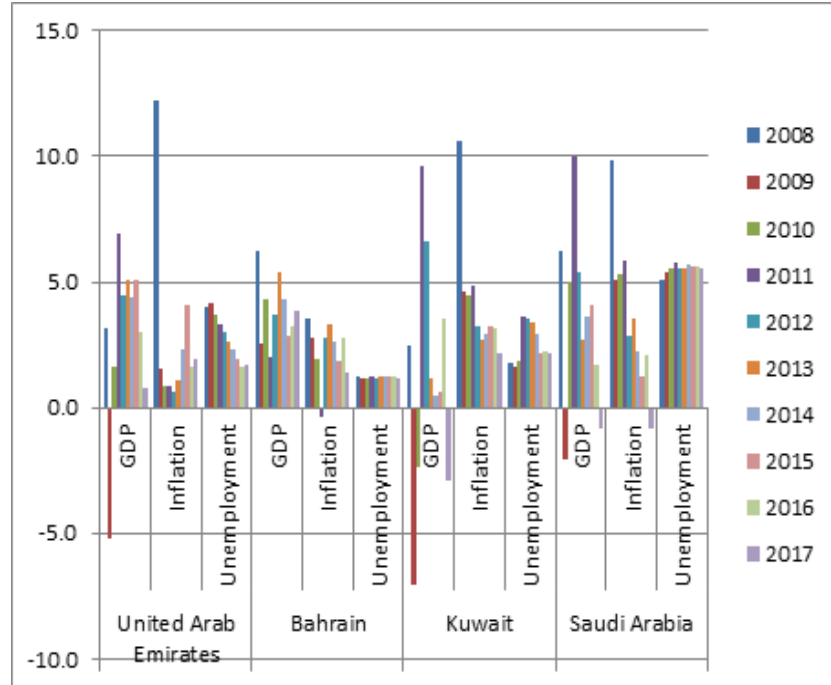


المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات للبنك الدولي

أما فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد تراوح ما بين أقل من ١٪ حتى ١٠٪ ماعدا خلال عام ٢٠٠٩ الذي قد

وصل في الكويت إلى - ٧٪ والأمارات إلى -٥٪ وذلك يرجع إلى التأثير بالأزمة المالية وانخفاض الطلب على صادرات البترولية. وتراوح معدل التضخم من أقل ١٪ إلى ٥٪ ما عدا عام ٢٠٠٨ الذي ارتفعت به نسب التضخم في تلك الدول ما عدا دولة البحرين. أما فيما يخص معدل البطالة فهو يتراوح بين ١٪ إلى ٦٪.

شكل (٩): بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧



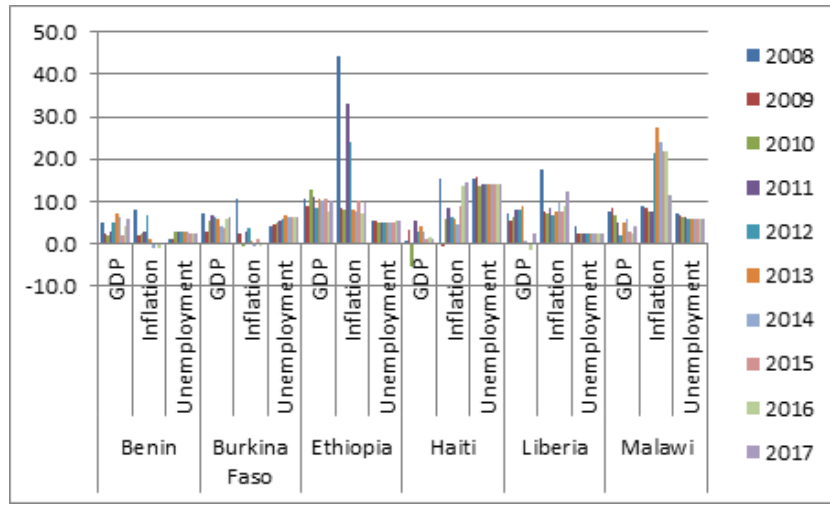
المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات للبنك الدولي

وفيما يخص الدول ذات الدخل المنخفض، مثل جنوب السودان، وتشاد، والنيجر، ومدغشقر، وسيراليون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، نجد تباين شديد في معدلات

النمو لديها من عام إلى آخر حيث قد تتزايد بشدة ثم تتخفف بشدة وذلك جراء عدم الاستقرار السياسي في العديد من تلك الدول.

شكل (١٠): بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لبعض الدول ذات الدخل المنخفض

٢٠١٧ - ٢٠٠٨



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات للبنك الدولي

حيث تراوح معدل النمو بها من -٣٦٪ إلى ٢٠٪، وينطبق ذلك أيضاً على معدلات التضخم التي تراوحت ما بين -٣٪ إلى ٣٩٦٪ وذلك عام ٢٠١٦ في جنوب السودان.

أما فيما يخص معدلات البطالة فلم تتأرجح بشكل كبير حيث كانت ثابتة في غالبية الدول ماعدا في دولة تشاد.

وفيما يخص الدول ذات الدخل المنخفض والتي حققت معدلات شمول جيدة مثل بنين وبوركينا فاسو وأنغوليا وهايتي وليبيريا ، نجد أيضاً تباين في معدلات النمو بها

من عام إلى آخر حيث قد تتزايد ثم تتخفف وأيضاً معدلات التضخم. أما فيما يخص معدلات البطالة فلم تتأرجح بشكل كبير البطالة، بما يعني أنها مازالت لم تستطع تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

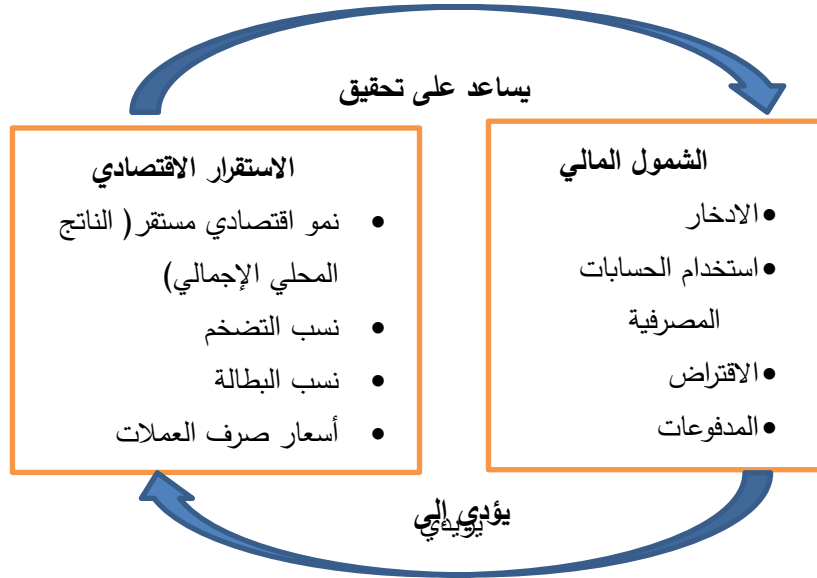
ونستنتج مما سبق، أن تحقيق الشمول المالي فقط ليس كافي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهناك دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة وبالتالي لديها استقرار اقتصادي ودول أخرى لديها معدلات شمول مالي جيدة ولكن ليس لديها استقرار اقتصادي بسبب عوامل اقتصادية أخرى.

سادساً: العلاقة بين كلٍ من الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي:

تتمثل مخاطر الاستبعاد المالي في صعوبة الحصول على الائتمان، أو الحصول عليه من المصادر غير الرسمية بأسعار مرتفعة، وانخفاض الادخار وبالتالي الاستثمار بشكل عام، وارتفاع معدلات البطالة، والتضخم، وبالتالي انتشار الفقر أي عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Sarma, 2010).

واستناداً إلى مما سبق، وأيضاً إلى الاطار النظري تم محاولة إيجاد شكل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي والتي تتمثل في الشكل التالي:

شكل (١١): العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث

وسوف يتم محاولة قياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي في اتجاه واحد وسوف يترك قياس الأثر العكسي للدراسات القادمة.

١. النموذج القياسي وتوصيف المتغيرات

تم وضع النموذج القياسي استناداً إلى الإطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة الخاصة بأثر الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي مثل (Sarma & Pais, 2008) وأيضاً دراسة (Sarma, 2011)، وأيضاً الدراسات الخاصة بتأثير الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي مثل دراسة (Van, 2018)؛ وThi-Hong, Vo & McAleer؛ ومدى توافر البيانات من ناحية أخرى، ومن

ثم محاولة إيجاد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي. ويمكن صياغة المعادلات المستخدمة في القياس على النحو التالي:

نموذج قياس أثر الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

$$gdp = a_0 + a_1 atm_{it} + a_2 bran_{it} + a_3 credit_{it} + a_4 sav_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

نموذج قياس أثر الشمول المالي على التضخم:

$$inf = a_0 + a_1 atm_{it} + a_2 bran_{it} + a_3 credit_{it} + a_4 sav_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

نموذج قياس أثر الشمول المالي على معدل البطالة:

$$une = a_0 + a_1 atm_{it} + a_2 bran_{it} + a_3 credit_{it} + a_4 sav_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

ويمكن توصيف المتغيرات المستخدمة في التقدير كما يلي:

gdp: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

inf: معدل التضخم الذي تم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك وهو يعكس نسبة التغير السنوي في التكلفة إلى المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات الثابتة أو المتغيرة.

une: معدل البطالة ويشير إلى نسبة القوى العاملة التي هي بلا عمل ولكنها متاحة وتبحث عنه.

atm: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص.

bran: عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص.

credit: صافي الائتمان المحلي ويشمل القروض التي تقدمها المؤسسات المالية لمختلف القطاعات، باستثناء الإقراض المقدم إلى الحكومات المختلفة.

sav: إجمالي الادخار ويتم احتسابه بطرح إجمالي الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي.

it: توضح الفترة الزمنية وعدد الدول.

٢. طبيعة البيانات المتاحة ومصدر البيانات:

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي الذي يوفرها البنك الدولي مثل عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص، وعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص، (وتلك المؤشرات تقيس طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية ومدى انتشارها، وهي من مؤشرات استخدام الحسابات المصرفية) وصافي الائتمان المحلي، وإجمالي الادخار. بالإضافة إلى مؤشرات الكلية التي تقيس الاستقرار الاقتصادي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، وذلك باستخدام بيانات ١٧ دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثلت في المغرب، والجزائر وجيبوتي وجمهورية مصر العربية وجمهورية إيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة وفلسطين واليمن للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧. ولقد تم استبعاد بعض الدول وذلك لعدم توفر البيانات مثل البحرين، وسوريا.

٣. نتائج تقدير النموذج القياسي:

جاءت النتائج تدعم اختيار نموذج الأثر الثابت **Fixed Effects** (وذلك بالاستعانة باختبار **Hausman Test**) للنموذج الأول والثاني. أما النموذج الثالث فلقد جاءت النتائج تدعم اختيار النموذج العشوائي **Random Effects**. ولقد توصل النموذج الأول إلى النتائج التالية:

جدول (١): نتائج انحدار النموذج الأول

Variables	Coefficient	p> t
Atm	-.0628245	0.139
Bran	.3354239	0.012
credit	-.1154621	0.000
Sav	-1.63e-12	0.863
Cons	7.461415	0.002
R. Squared	0.20	

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام STATA 14

ويتضح من النتائج ما يلي:

١. جاء أثر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص سالب وغير معنوي.
٢. وجود أثر إيجابي معنوي لعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
٣. وجود أثر سلبي معنوي لصافي الائتمان المحلي.
٤. جاء أثر إجمالي الادخار سالب وغير معنوي.

وتوصل النموذج الثاني إلى النتائج التالية:

جدول (٢): نتائج انحدار النموذج الثاني

Variables	Coefficient	p> t
atm	-.0255953	0.550
bran	.3190059	0.020
credit	-.0511187	0.126
sav	1.94e-11	0.051
cons	2.157289	0.369
R. Squared	0.08	

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام STATA 14

ويتضح من النتائج ما يلي:

١. جاء أثر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص سالب وغير معنوي.
 ٢. وجود أثر إيجابي معنوي لعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص على معدل التضخم.
 ٣. جاء أثر صافي الائتمان المحلي سلبي وغير معنوي.
 ٤. وجود أثر إيجابي معنوي لإجمالي الادخار.
 ٥. المتغيرات المستقلة قدرتها على تفسير المتغير التابع قليلة.
- وتوصل النموذج الثالث إلى النتائج التالية:

جدول (٣): نتائج انحدار النموذج الثالث

Variables	Coefficient	p> t
atm	.0171686	0.215
bran	.016162	0.704
credit	-.0233789	0.024
sav	-5.40e-12	0.081
cons	10.16687	0.000
R. Squared	0.04	

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث باستخدام STATA 14

ويتضح من النتائج ما يلي:

١. جاء أثر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص إيجابي وغير معنوي.
٢. جاء أثر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص إيجابي وغير معنوي.
٣. وجود أثر سلبي معنوي لصافي الائتمان المحلي.
٤. جاء أثر إجمالي الادخار سلبي وغير معنوي.
٥. المتغيرات المستقلة قدرتها على تفسير المتغير التابع قليلة.

ويؤكد النموذج القياسي أن بعض مؤشرات الشمول المالي هي عوامل هامة في تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث جاء أثر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص إيجابي معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع العديد من الدراسات السابقة والتي قد توصلت إلى وجود أثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي ولكن جاء أثر صافي الائتمان المحلي سلبي معنوي وهذا قد يرجع إلى التباطؤ الزمني (Time Lags) وهذا يعني ضرورة وجود فترات بين الحدث وبيان أثره .

كما توصل النموذج إلى وجود أثر إيجابي معنوي لعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص على معدل التضخم، بما يتماشى مع النظرية الاقتصادية الخاصة بعرض النقود والتضخم. كما توصل إلى وجود أثر إيجابي معنوي لإجمالي الادخار على التضخم، وهو الذي لم يتوافق مع النظرية الاقتصادية والذي قد يفسر إلى أن التضخم ناتج عن زيادة التكلفة وليس ناتج عن زيادة الطلب. بالإضافة إلى أثر صافي الائتمان المحلي والذي أيضاً جاء سلبى معنوي على معدل البطالة والذي يتوافق أيضاً مع النظرية الاقتصادية حيث يؤثر الإقراض على البطالة.

سابعاً: الخلاصة والتوصيات

لقد ركزت هذه الورقة على أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمثل فيما يلي:

١. هناك عدد من مؤشرات الشمول المالي لها أثر إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي وبعض تلك المؤشرات يؤثر على التضخم والبطالة، مما يعني أن الشمول المالي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
٢. انخفاض الادخار والإقراض في المؤسسات المالية بشكل عام في معظم دول العالم ما عدا الدول ذات الدخل المرتفع.
٣. تحقيق شمول مالي فقط لا يعني بالضرورة تحقيق استقرار اقتصادي. فهناك عدد من الدول ذات مؤشرات شمول مالي جيدة ولكن لا يوجد بها استقرار اقتصادي، حيث أن الاستقرار الاقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية ومن بينها الأزمات المالية والأوضاع السياسية والسياسات الداخلية للدول، فضلاً عن الاستقرار المالي، ولا بد من وجود اقتصاد حقيقي يعمل بكفاءة، هذا إلى جانب وجود سياسات مالية ونقدية مستقرتان.

وعلى ضوء تلك النتائج توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات تتمثل فيما يلي:

١. لابد من دراسة أثر الاستقرار الاقتصادي على تحقيق الشمول المالي.
٢. ضرورة حساب مؤشر مجمع للشمول المالي على مستوى دول العالم.
٣. ضرورة تركيز المؤسسات المالية على خلق طرق فعالة للوصول إلى الشمول المالي من خلال التركيز على المنتجات المالية البسيطة، ذات الأسعار المعقولة بما يحقق رفاهية الفرد مثل التمويل متناهي الصغر وتوعية المواطن البسيط بأهمية الشمول المالي بما يزيد من رفاهيته ويحقق استقرار اجتماعي ينعكس أيضاً على الاستقرار الاقتصادي.
٤. أهمية تحقيق المزيج الأمثل بين الاستدامة المالية للمؤسسات المالية والأثر الاجتماعي للمؤسسات المالية بما يشجع الأفراد على التعامل مع تلك المؤسسات بما يحقق الشمول المالي، فذلك المزيج يحقق استمرارية عمل المؤسسات، ويحقق رسالتها بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع العربية:

١. بن رجب، جلال الدين (٢٠١٨). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
٢. صندوق النقد العربي (٢٠١٥). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.
٣. عبدالعزيز، رشا سعيد (٢٠١١). الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، ٢٨٧-٣١٩.
٤. عبد القادر، روشو. و راتول، محمد (٢٠١٨). دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة: ٢٠٠١ - ٢٠١٦، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد السابع، ١٢، ١٦٢-١٨٦.
٥. مباركي سامي (٢٠١٦). التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد ٦. ص ٩١ & ص ١٠٣.

المراجع الأجنبية:

6. Aduda, J., & Kalunda, E. (2012). Financial inclusion and financial sector stability with reference to Kenya: A review of literature. *Journal of Applied Finance and Banking*, 2(6), 95.
7. Andersen, T. B., & Tarp, F. (2003). Financial liberalization, financial development and economic growth in LDCs. *Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association*, 15(2), 189-209.
8. Arestis, P., & Demetriades, P. (1997). Financial development and economic growth: assessing the evidence. *The Economic Journal*, 107(442), 783-799.

9. Burger, P. (2003). Sustainable fiscal policy and economic stability. Books
10. Chibba, M. (2009). Financial inclusion, poverty reduction and the millennium development goals. *The European Journal of Development Research*, 21(2), 213-230.
11. Christopoulos, D. K., & Tsionasb, E. G. (2004). Financial development and economic growth: evidence from panel unit root and cointegration tests. *Journal of Development Economics*, 73, 55-74.
12. Creane, S., Goyal, R., Mobarak, A. M., & Sab, R. (2003). *Financial Development in the Middle East and North Africa*. International Monetary Fund.
13. Davis, G. F., & Kim, S. (2015). Financialization of the Economy. *Ann Arbor*, 1001, 48109-1234.P2
14. De Gregorio, J., & Guidotti, P. E. (1995). Financial development and economic growth. *World development*, 23(3), 433-448
15. Demetriades, P. O., & Hussein, K. A. (1996). Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries. *Journal of development Economics*, 51(2), 387-411.
16. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. The World Bank
17. Dev, S. M. (2006). Financial inclusion: Issues and challenges. *Economic and political weekly*, 4310-4313.
18. Friedman, M. (1995). A monetary and fiscal framework for economic stability. in *Essential Readings in Economics* (pp. 345-365). Palgrave, London.
19. García-Herrero, A., & Turégano, D. M. (2015). Financial inclusion, rather than size, is the key to tackling income inequality. *BBVA Research Working Paper*, 15(05)

20. Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis. The World Bank.
21. Hassan, M. K., Sanchez, B., & Yu, J. S. (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The Quarterly Review of economics and finance*, 51(1), 88-104.
22. Kim, D. W., Yu, J. S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. *Research in International Business and Finance*, 43, 1-14.
23. Levine, R. (1997). Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. *Journal of Economic Literature*, 35, 688-726.
24. Mehrotra, A., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks.
25. Mohan, R. (2006). Economic growth, financial deepening, and financial inclusion. *Dynamics of Indian Banking: Views and Vistas*, 92-120
26. Morgan, P., & Pontines, V. (2014). Financial stability and financial inclusion
27. Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. *Finance Research Letters*, 24, 230-237.
28. Nyasha, S., & Odhiambo, N. M. (2018). Financial development and economic growth nexus: A revisionist approach. *Economic Notes: Review of Banking, Finance and Monetary Economics*, 47(1), 223-229
29. Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia.
30. Ram, R. (1999). Financial development and economic growth: Additional evidence.
31. Ramji, M. (2009). Financial inclusion in Gulbarga: Finding usage in access. Institute for Financial Management and

- Research, Chennai, India. <http://www.centre-for-microfinance.org>
32. Sarma, M. (2010). Index of Financial Inclusion.P5
33. Sarma, M., & Pais, J. (2008, September). Financial inclusion and development: A cross country analysis. In Annual Conference of the Human Development and Capability Association, New Delhi(pp. 10-13).
34. Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. Journal of international development, 23(5), 613-628.
35. Schumpeter, J. A. (2017). Theory of economic development. Routledge. P xvi
36. Sethi, D., & Acharya, D. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. Journal of Financial Economic Policy.
37. Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46.
38. Van, T. H., Thi-Hong, L., Vo, D. H., & McAleer, M. (2018). Financial Inclusion and Macroeconomic Stability in Emerging and Frontier Markets (No. EI-2018-46).

المواقع الإلكترونية:

www.albankaldawli.org

www.un.org

